

قانون رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٥

بريط موازنة هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء
للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت جملة موازنة هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء ، للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ١٤٤٧٢٦ جنيه (فقط وقده مائة وأربعة وأربعون مليوناً وسبعمائة وستة وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر صافي الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ١٥٨١…… جنيه (فقط وقده خمسة عشر مليوناً وثمانمائة وعشرة آلاف جنيه) موزعة كالتالي :
- أجور بمبلغ ٩٦…… جنيه .
- النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٦٢١…… جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٢٢…… جنيه (فقط وقده مائتان وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ١٥٥٩…… جنيه (فقط وقده خمسة عشر مليوناً وخمسمائة وتسعون ألف جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ١٢٨٩١٦…… جنيه (فقط وقده مائة وثمانية وعشرون مليوناً وتسعمائة وستة عشر ألف جنيه) موزعة كالتالي :
- استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٤٢…… جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٠٤٧١٦…… جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ١٢٨٩١٦٠٠ جنيه فقط وقدره مائة وثمانية وعشرون مليوناً وتسعمائة وستة عشر ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٤٧١٦٠٠ جنيه ، منها مبلغ ٥٨٢٥٦٠٠ جنيه ساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٢٤٢٠٠٠٠ جنيه ، كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٥ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون منقوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ
(الموافق ٢٠ يونيو سنة ٢٠٠٥ م) .

مِيزَانُهُ مَدْلُوكٌ لِتَوْلِيدِ الْكَهْرِبَاءِ

القسيمة بالبنية

للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦

الاستخدامات الجارية:	بيان	٢٠٠٥/٣٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	بيان
مستبعد مقابل تحويله على الاستخدامات الاستشارية				
الأجرور				
سائى إيجور				
إيرادات أخرى				
النفقات الجارية والتتحولات الجارية				
مستبعد مقابل تحويله على الاستخدامات الاستشارية				
صافي النفقات الجارية والتتحولات الجارية				
جملة الإيرادات الجارية والتتحولات الجارية				
عجز العمليات الجارية				
جملة الاستخدامات الجارية				
جملة الموارزنة الجارية				
الإيرادات الرأسمالية:				
إيرادات رأسمالية متعددة منها مبلغ				
قرض وتسهيلات ائتمانية كلها من بنك				
الاستئجار القروض				
جملة الإيرادات الرأسمالية				
إجمالي الموارزنة				
جملة الاستخدامات الرأسمالية				
إجمالي الموارزنة				